

الباب التاسع

العجز يسقط التكليف

قال العز بن عبد السلام في
قواعد الأحكام : كل تصرف تقاعد عن تحصيل
مقصوده فهو باطل «

العجز يسقط التكليف

ما أكثر ما يقترحم الشباب المتحمس - وكثيراً ما تغلب الحماسة العقل والعلم - متصدياً للانحراف والمنكر متجاهلاً ما يملكه من قدرة في مواجهة ما يتصدى له من انحراف ، وكثيراً ما يعميه الحماس أن يتدبر عاقبة فعله فتكون النتيجة أن يتعرض هو نفسه أو يعرض غيره لما لا طاقة له به من بلاء ، بينما ظل المنكر قائماً لم يتغير حاله بل وقد يزيد .

وكثيراً ما ينتج التصدى للمنكرات دون مراعاة لهذا الضابط الهام المتمثل في عزوة السلطان وقدرة المحتسب على الأداء ابتلاءات يعانى منها الشباب المسلم حتى الآن ؛ بسبب قلة الفقه وسوء التقدير .

ولا يخفى أن الأمر والنهى عن المنكر له مقصود حدده الشارع الحكيم ، ومصلحة ينبغى أن تتحقق بحماية المجتمع من المفساد والمساهمة فى التصدى للانحراف وتحصيل مصلحة الدين والدنيا لكل من المحتسب والمحتسب عليه فإذا تقاعد هذا العمل عن تحصيل مقصوده ، بل ونتاج مفسدة شديدة للمحتسب أو لغير المحتسب دون تحصيل مصلحة يصبح العمل هنا غير مطلوب .

لشروط التأثير ، أى : إمكانية إيقاع الفعل عند المشيئة الموافقة للمشيئة الربانية (١) .

فالقدرة كما بينها الألوسى هى : القدرة على إيقاع الفعل متى شاء ، وذلك أن الحكمة الربانية اقتضت ألا يكلف الإنسان فوق ما يطيق ، أى : ما تقدر عليه النفس بسهولة دون ما تضيق به ذرعاً لمشقته وفى ذلك يقول تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] ، الوسع كما يوضحه العلامة الألوسى : « ما تسعه قدرة الإنسان ، أو ما يسهل عليه من المقدور وهو ما دون طاقته » (٢) .

وكذا يقول ابن كثير : « أى لا يكلف الله نفساً فوق طاقتها » (٣) . والقرطبي يوضح أكثر فيقول : « إن الله لم يكلف عباده من أعمال القلب والجوارح إلا ما فى وسع المكلف وفى مقتضى إدراكه وبنيته » (٤) .

(١) محاسن التأويل للقاسمى .

(٢) محاسن التأويل للقاسمى .

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير .

(٤) أحكام القرآن للقرطبي .

وهم يتفقون بصياغات مختلفة أن الله لا يكلف الناس فوق قدرتها وإنما التكليف يكون بالمقدور عليه دون كلفه أو مشقه أو ما يسميه الألوسي « ما دون طاقته » .

وبنفس المعانى تقريباً يعلق المفسرون على قوله تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَّا آتَتْهَا ﴾ [الطلاق : ٧] ؛ أى : بقدر ما أعطاه من الطاقة كما يقول القرطبي .

وتتابع الآيات لتحمل هذا المعنى فى مواضع متعددة وظروف مختلفة ، فالقدرة مطلوبة فى الطاعات والعبادات والنفقات وسائر الأوامر والمنهيات الربانية .

هى قضية تلخصها الآية القرآنية : ﴿ فَأَنْقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن : ١٦] .

ويجزها الحديث الشريف : « .. ما أمرتكم به فاتوا منه ما استطعتم .. » (١) .

والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر تكليف ككل تكاليف الشرع ، يدخل تحت هذه القاعدة فلا يأتى المرء منه تكليفاً إلا ما كان فى

(١) روله البخارى [٦٨٥٨] ومسلم [٢٣٨٠] عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه .

فى دلالتها وفعاليتها وسيلتى الإنكار باليد ، أو باللسان الواردتين فى الحديث الشريف (١) .

ويستكمل العلامة الغزالى محمداً مفهوم العجز المسقط للتكليف الضابط لحدوده « واعلم أنه لا يقف سقوط الوجوب على العجز الحسى .. بل يلتحق به ما يخاف عليه مكروها يناله فذلك فى معنى العجز » (٢) ، بل ويضيف رحمه الله ما دون ذلك « وكذلك إذا لم يخف مكروهاً ولكن علم أن إنكاره لا ينفع » (٣) .

هو يطرح موضوعين فى غاية الأهمية يظهران كضابط هام نحتاج كثيراً أن نقف أمامه .

الأول : أن العجز يشمل إلى جانب عدم القدرة معنى آخر وهو خوف وقوع المكروه مترتباً على هذا الاحتساب المقدور عليه . إذ أن هذا المكروه المصاحب له يكون فى معنى العجز .

الثانى : أن من معنى العجز ما إذا غلب على ظنه أن احتسابه لن

(١) الرقابة على الجهاز الإدارى . د: رمضان محمد بطيخ .

(٢) إحياء علوم الدين .

(٣) المصدر السابق .

يترتب عليه تغيير للمنكر حتى ولو لم يصبه مكروه فى احتسابه ، ولا ينبغى أن يترك هذا الاستطراد من الغزالى دون أن نلفت إلى أن المكروه قد يشمل التعدى من المحتسب عليه أو ممن معه أو صحبه أو ما يترتب على ذلك من إيذاء عقبه من سجن أو تعذيب أو ما شابه ذلك ، فإنها ولاشك مسقطات للجوب والتكليف ، بل وقد يصل ذلك إلى الحرمة ، كما يكمل الغزالى حديثه فيقول : « إن يجتمع المعنيان - خوف المكروه وعدم تغيير المنكر - بأن يعلم أنه لا ينفع كلامه ويضرب إن تكلم فلا تجب عليه الحسبة ، بل ربما تحرم فى بعض المواضع » (١) .

ولعله رحمه الله وهو يتحدث عن حرمة الحسبة فى هذا الموضع إنما يقدر أن المكروه الذى يقع بالمحتسب منكر لا يترتب عليه أى مصلحة معتبرة فتكون الحصيلة مفسدة عارية عن المصلحة ، وإنما جاءت الشريعة بتحريم تلك المفاصد وإبطالها كما يقول العز بن عبد السلام فى قاعدته التى أشرنا إليها آنفاً .

ثم يضرب رحمه الله مثلاً رائعاً يبرز هذا المعنى فيقول : « أما إن

(١) المصدر السابق .

أنه تُنهب داره ويخرب بيته وتسلب ثيابه فهذا أيضاً يسقط عنه الوجوب ، وأما الجاه فقواته بأن يضرب ضرباً غير مؤلم أو يسب على ملاء من الناس أو يطرح منديله فى رقبتة ويدار به فى البلاد ، أو يسود وجهه ويطاف به وكل ذلك من غير ضرب مؤلم للبدن ، وهو قادح فى الجاه مؤلم للقلب فهذا ىرخص له فى السكوت ؛ لأن المروءة مأمور بحفظها فى الشرع » (١) .

إذن فكل إيذاء فى البدن أو المال أو الجاه يسقط التكليف بالحسبة ويتفاوت درجات النهى عن الأمر قرباً أو بعداً بقدر الضرر ، وقد تصل للتحريم الشديد كالمثال الذى أشار إليه من قبل فى صدر حديثه ، ويخف التحذير كلما خف الضرر وقلت الجدوى .

ويتعرض الإمام القرطبى لهذه القضية فى تفسيره فىقول :
« والأحاديث عن النبى صلى الله عليه وسلم فى تأكيد الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر كثيرة جداً ولكنها مقيدة بالاستطاعة .
قال الحسن : « إنما يكلم مؤمن يرجى ، أو جاهل يعلم ، فأما من وضع سيفه أو سوطه فقال اتقنى اتقنى فمالك وله » ، وقال ابن مسعود : « بحسب المرء إذا رأى منكراً لا يستطيع تغييره أن يعلم

(١) إحياء فى علوم الدين .

اللَّهُ من قلبه أنه له كاره . وروى ابن لهيعة عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يحل لمسلم أن يذل نفسه قالوا : يا رسول الله وما إذلاله لنفسه ؟ قال : يتعرض من البلاء لما لا يقوم به » (١) .

وكلام القرطبي فيه أكثر من معنى جديد أهمها :

الأول : إشارة الحسن الرائعة التي تبين أن الحسبة إنما توجه إلى مؤمن يرجى أن يستفيق قلبه فيتوب ، أو إلى جاهل راغب في التعلم ليعلم ، أما ذلك المتبجح بمنكره يحمل سيفه أو سوطه ليدافع عن انحرافه فإن التصدى له سيصل بالمحتسب إلى صدام يوقع به الضرر بينما يبقى المنكر قائماً لذلك كان تعليقه فما لك وله .
الثاني : أن المؤمن ينبغي ألا يعرض نفسه - كما في الحديث - لإذلال نفسه والتعرض لبلاء قد لا يطيقه ، وإنما ينبغي أن يحمى نفسه من مثل هذه البلاءات بتجنب أسبابها .

الثالث : أن اجتنابه التصدى للحسبة في هذه الظروف لا يلغى دوره في أن يحتسب بقلبه كارها للمنكر منصرفاً عنه متخذاً وسائل المقاومة السلبية التي يستطيعها .

(١) الجامع لأحكام القرآن [ج ٤ - ص : ٣٤٥] .

ولذلك فإن الإمام القرطبي يبين أن قوله تعالى : ﴿ .. عَلَيْكُمْ أَنْفُسِكُمْ ﴾ [المائدة : ١٠٥] ، ليس منسوخاً كما يزعم البعض بل هي أية محكمة غير منسوخة ، وذلك إذا خاف المحتسب ضرراً يلحقه في خاصته أو فتنة يدخلها على المسلمين إما بشق عصا وإما بضرر يلحق طائفة من الناس (١) .

فالعجز هنا ليس مقصوداً على عدم القدرة على إزالة المنكر ، بل إن الضرر في النفس الواقع بسبب الاحتساب والفتن بين الناس بشق العصا وإثارة النزاع وما شابه ذلك تكون من العجز المسقط للتكليف والذي يلزم الإنسان نفسه حذراً من وقوعه .

والخلاصة :

- ١ - أن التكليف مناطه الاستطاعة والعجز يسقطه .
- ٢ - أن الاستطاعة هي ما دون قدرة الإنسان وطاقته دون حرج ومشقة .
- ٣ - أن من العجز التعرض للإيذاء في البدن والمال والجاه والمكانة .

(١) المصدر السابق [ج٦ - ص : ٣٤٥] .

٤ - أن سقوط التغيير باليد واللسان لا يعنى سقوطه عن القلب
بكرهه المنكر والزوال عنه .

٥ - أن من مسقطات الحسبة العلم بعدم جدوى الاحتساب فى
إزالة المنكر .

٦ - أن اجتماع المكروه وعدم الجدوى قد يصلان بالاحتساب
إلى الحرمة .

٧ - أن من الضرر المسقط للاحتساب إيقاع الفتنة بين الناس
وتمزيق صف المسلمين .

هذا ولا يفوتنا قبل نهاية الحديث فى هذا الضابط أن نبين أن
القدرة المقصودة بالحديث ليست مجرد قدرة وقتية على إزالة المنكر
الحالى دون اعتبار لما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة ، وإنما
تستدعى النظر فيما يترتب على ذلك من عواقب ومضار ، وقدرة
المحتسب على تحمل تلك العواقب والتى قد تتجاوز عند حدوثها
أى مصلحة مرجوة من هذا الاحتساب بل وقد تسبب من الفتنة ما
يجعل الاحتساب هنا حراماً .

ولعل هذا هو المعنى الذى أشار له الإمام الغزالي وهو يتحدث
عن المضار ، ومثله القرطبي وغيرهما .